جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا / النجف الاشرف

العقوبات الاقتصادية الدولية و أثرها على التنمية السياسية الجمهورية الاسلامية الايرانية – (دراسة حالة)

رسالة تقدم بها الطالب

ابى الخير حافظ علوان

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية / النظم السياسية

بإشراف الاستاذ المساعد الدكتور

بهاء عدنان يحيى السعبري

1441 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُون

صدق الله العظيم

سورة آل عمران اية (200)

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أنّ رسالة الطالب ((ابي الخير حافظ علوان)) ، الموسومة بـ ((العقوبات الاقتصادية الدولية واثرها على التنمية السياسية الجمهورية الإسلامية الإيرانية – دراسة حالة))) تمت مراجعتها لغةً، وتكون صالحة للمناقشة بعد الأخذ بالتصويبات من قبل الطالب

الإمضـــاء :

اللقب العلمي : م.م

الاســـم : لمياء شهيد عباس

العنـــوان : معهد العلمين للدراسات العليا

التاريـــخ :

الإهداء

إليكم يا من لا تزالون بجانبي تترقبون نجاحي و تسعدون لتقدمي (والدي و والدتي)

الشكر و العرفان

أتقدم بوافر الشكر و التقدير إلى السيد المشرف المحترم

الدكتور بهاء السعبري المحترم , لما أبداه من جهد دؤوب في سبيل إخراج الرسالة بالشكل العلمي الرصين , فقد كانت لتوجيهاته القيمة و سعة صدره و علمه ما غنى الرسالة , و أسهم في رفدها و بلوغ أهدافها فجزاه الله عني خير الجزاء .

و أتقدم بوافر الشكر و التقدير إلى السيد عميد معهد العلمين الدكتور زيد عدنان المحترم , لدوره في تذليل الصعوبات و تسهيل الإجراءات الإدارية و الواجب الاخلاقي يقتضي بتقديم الشكر و التقدير إلى السيد رئيس قسم العلوم السياسية في معهد العلمين الدكتور محمد ياس المحترم لعطائه العلمي المتميز و كادر المعهد المحترمين , أتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسة بحر العلوم الخيرية , لدورها في نشر العلم و المعرفة , و لما قدموه من جهود كبيرة و توجيهات سديدة .

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	5-1
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي	59-6
المبحث الأول : التنمية السياسية	37-7
المطلب الأول : مفهوم التنمية السياسية	17-7
المطلب الثاني : نظريات التنمية السياسية	26-17
المطلب الثالث : معوقات التنمية	37-26
المبحث الثاني : العقوبات الاقتصادية	59-38
المطلب الأول : مفهوم العقوبات الاقتصادية	41-38
المطلب الثاني : أنواع العقوبات الاقتصادية	50-42
المطلب الثالث : أهداف العقوبات الاقتصادية	59-50
الفصل الثاني : العقوبات الاقتصادية و التنمية السياسية	103-60
المبحث الأول : دور العامل الاقتصادي في التنمية السياسية	77-62
المطلب الأول : الاقتصاد و التنمية السياسية	66-63
المطلب الثاني : دور الاقتصاد في مؤشرات التنمية السياسية	71-67
المطلب الثالث : الإستقرار الاقتصادي و انعكاسه على التنمية السياسية	78-72
المبحث الثاني : أثر العقوبات الاقتصادية في الإستقرار السياسي	103-79
المطلب الأول : العقوبات السياسية و أزمات النظام السياسي	92-80

المطلب الثاني : العقوبات الاقتصادية و التداول السلمي للسلطة	97-92
المطلب الثالث : العقوبات الاقتصادية و حقوق الانسان	103-97
الفصل الثالث: تطبيقات للعقوبات الاقتصادية الدولية و أثرها في التنمية السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية	179-104
المبحث الأول : العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران	125-104
المطلب الأول : جغرافية ايران	109-104
المطلب الثاني : دوافع فرض العقوبات الدولية على إيران	121-109
المطلب الثالث : أسباب فرض العقوبات الاقتصادية الدولية على ايران	125-121
المبحث الثاني : أثر العقوبات الاقتصادية الدولية في التنمية السياسية في إيران	155-126
المطلب الأول : الأثر السياسي	138-126
المطلب الثاني : الأثر الاقتصادي	149-139
المطلب الثالث : الأثر الامني	155-149
المبحث الثالث : مستقبل العقوبات الاقتصادية الدولية و اثرها على التنمية السياسية في الجمهورية الاسلامية الايرانية	179-156
المطلب الأول : مشهد تزايد العقوبات الاقتصادية الدولية	164-156
المطلب الثاني : مشهد بقاء العقوبات الاقتصادية الدولية	169-164
المطلب الثالث : مشهد رفع العقوبات الاقتصادية الدولية	179-169
الخاتمة	187-180

قائمة المصادر	205-188
Abstract	A–D

فهرس الجداول

رقم الجدول	التفاصيل	رقم الصفحة
1	وظائف و ابنية النظام السياسي	**82**
2	عدد السكان في الدول المحيطة بإيران	**108**
3	التركيبة العمرية لسكان ايران (1994 – 1996 – 2025)	**108**
4	ابرز مراحل البرنامج النووي الايراني	**112-111**
5	نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات البرلمانية	**130-129**
6	المشاركة الشعبية في الانتخابات الثامنة لمجلس الشورى الاسلامي للمحافظات ذات الاقليات في عام 2008	**130**
7	مشاركة الاكراد في الانتخابات البرلمانية لمجلس الشورى الاسلامي الايراني	**131**
8	النمو الناتج المحلي الايراني	**144**
9	افاق الاقتصاد الايراني للاعوام (2013 – 2018)	**145**

فهرس الاشكال

رقم الشكل	التفاصيل	رقم الصفحة
1	خريطة ايران الجغرافية	105
2	اجمالي الناتج المحلي الايراني	147
3	مواقع القواعد العسكرية الامريكية القريبة من ايران	151

الملخص :

ملخص دراستنا لموضوع (العقوبات الأقتصادية الدولية و أثرها على التنمية في الجمهورية الأسلامية الأيرانية)

اساسها (أثر العقوبات الأقتصادية على التنمية السياسية) و محورها (العامل الأقتصادي) . فالدراسة تدور حول فلسفة العقوبات الأقتصادية في آلياتها و حقيقة و واقعية أسبابها و مبرراتها و نتائجها .

فالفصل الأول نظري , بمثابة فصلاً تمهيدياً توضيحياً لعناوين و مفردات الأطروحة , في أطارها النظري للألمام بكل ما يتعلق بـ (التنمية السياسية) في مفهومها و النظريات التي تناولتها و المعوقات التي واجهتها .

فمفهوم التنمية يتضمن مبدأ التغير نحو الأفضل , كونها عملية ذات أبعاد و توجهات أقتصادية , فهي لا تتضمن سياسات اقتصادية فحسب بل تتطلب ايضاً وجود مؤسسات قادرة على تعبأة و تنمية الموارد البشرية و المادية .

ولما كانت العقوبات الأقتصادية قضية معترفاً بها في تاريخ العلاقات الدولية , فذهبت الدراسة في توضيح مفهوم العقوبات الأقتصادية الدولية , و أنواعها و الأهداف التي تتوخاها . فالعقوبات الأقتصادية بمعناها العام وقف العلاقات الأقتصادية و المالية و التجارية مع أفراد او جمعات أو دول , لتحقيق غرض أقتصادي او سياسي أو عسكري في السلم أو الحرب , و العقوبات ما هي إلا أجراء أقتصادي يهدف الى التأثير على إراداة الدولة المستهدفة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية .

إما انعكاسات العقوبات الاقتصادية على التنمية السياسية كانت العنوان للفصل الثاني الذي تمحور حول دور المتغير الاقتصادي في التنمية السياسية اولاً . فالعامل الاقتصادي عاملاً مهماً في قوة الدولة اذ كلما زادت القوة الاقتصادية للدولة , كلما زادت قوتها في باقي المجالات , و كل مقومات القوة الأخرى تعتمد على المقوم الأقتصادي و ما يوفره لها من وفرة أقتصادية ممكن أستثمارها في قوة الدولة الشاملة , و تحديداً جدلية العلاقة بين العامل الاقتصادي و التنمية السياسية , فلا تنمية اقتصادية دون تنمية سياسية أو العكس تعد مؤشرات التنمية السياسية

كالشرعية و الفاعلية مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالعامل الأقتصادي و الأهم بالأستقرار الأقتصادي إذ ينعكس ايجاباً على التنمية في كل جوانبها الأقتصادية , و الأجتماعية , والسياسية .

ثم انتقلت الدراسة من إطارها النظري الى حقلها التطبيقي , و كان نموذجها (الجمهورية الاسلامية الايرانية) فالعقوبات الأقتصادية فرضت على إيران بعد أندلاع الثورة الاسلامية تحديداً في عام (1979) و لازالت مستمرة و متصاعدة , وقد مرت تلك العقوبات بمراحل مد و جزر , و كانت أشدها عند تسلم الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) أدارة الدولة الامريكية عام 2016 .

وقد تعددت الدوافع و تداخلت مع الأسباب و الحجج و المبررات التي لا يمكن حصرها , ولكن هناك من الأسباب ما يرتقي الى مستوى الدوافع الحقيقية من قبيل : (المشروع النووي الايراني , أمن منطقة الشرق الأوسط تحديداً اسرائيل و منطقة الخليج العربي , و ضمان أستمرار تدفق البترول) .

فقد وجدت كل الأطراف المتقاطعة و المختلفة و المتصارعة مع ايران فرصاً كافية لفرض العقوبات الأقتصادية عليها , و التي كانت شاملة عامة , و كان هدفها المعلن هو أحداث تغير في مواقف و سياسيات و سلوك القيادات السياسية الأيرانية , ولكن حقيقة العقوبات تخفي وراءها مصالح سياسية , وأطماع و نفوذ دولية متعددة و على رأسها الولايات المتحدة الامريكية , و إعادة رسم الخارطة السياسية الدولية لناحية توزيع مراكز القوى و التوازنات الستراتيجية في المنطقة .

وهذه الأهداف تقاطعت و اختلفت مع الموقف الإيراني الثابت في وجه مشروع الشرق الأوسط الجديد و المشاريع الأخرى في المنطقة , فكان لابد من الضغط على إيران لإجبارها للتراجع عن مواقفها و سياساتها , وكان للعقوبات الأقتصادية الدولية نتائج سلبية على الجمهورية الاسلامية الايرانية فضرب اقتصادها و حوصرت صادراتها البترولية و خفضت وارداتها المالية و عرقلت تنميتها الاقتصادية و السياسية . و قد برز ذلك فعلياً في تفاقم معدلات الفقر و البطالة و انخفاض قيمة العملة الوطنية و تدني المؤشرات الاقتصادية و كلها تهدف الى زعزعة النظام السياسي الأيراني و بالتالي إسقاطه .

ولكن إيران أستطاعت بقدرتها الذاتية و إمكاناتها المادية ان تحجم بشكل واضح من آثار العقوبات الأقتصادية , من خلال تحقيق الأكتفاء الذاتي أولاً , الى تحقيق انجارات علمية عسكرية و مدينة , و الى تحقيق أمن مجتمعي مستفيدة من مرونة نظامها الأقتصادي و تجارب تعاملها مع العقوبات الأقتصادية لفترة طويلة .

واخيراً تناولت الدراسة مستقبل العقوبات الأقتصادية الدولية و أثرها على التنمية السياسية في الجمهورية الاسلامية الأيرانية في ثلاثة مشاهد او أحتمالات بين متشائم ببقاء العقوبات و تصاعد وتيرتها و في أحسن الأحوال بقاء الحال على ما هو عليه , و إحتمال متفائل تذهب بإتجاه رفع العقوبات و إزالتها . كل هذه الأحتمالات لا تزال قائمة و الأسباب و الضروف حاظرة و النيات و الغايات مختلفة و متقاطعة .

المقدمة

إن تاريخ العقوبات الاقتصادية ليس بالجديد , فبعضها يرجع للحصار المفروض من قبل انكلترا و السويد على سواحل النرويج عام (1814) .

و قامت عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى بتضمين ميثاقها فكرة العقوبات الاقتصادية في المادة السادسة عشرة من عهد العصبة .

و مع ميلاد الأمم المتحدة ظهر نظام الأمن الجماعي , الذي يعد أكثر تقدماً , و تضمن هذا النظام جزاءات اقتصادية , و بعد هذا التاريخ ازدادت و تعاظمت استخدامات العقوبات الاقتصادية , تحديداً في الاونة الاخيرة فقد اتسع نطاقها و تنوعت أهدافها و تعددت أطرافها , بحيث باتت محل إهتمام كبير و واسع من قبل فقهاء القانون الدولي بشكل عام و السياسيين من ذوي الاهتمام بالشأن الدولي , و العلاقات بين الدول و الشعوب بشكل خاص , و نتيجة لأهميتها و خطورتها ذهبت أطراف أخرى و هي تدلوا بدلوها بشأن هذه الموضوع , من رجال الاقتصاد المهتمين تحديداً بنتائج العقوبات الاقتصادية , و زاد هذا الاهتمام و توسع حتى طال القضاء و المحاكم الدولية و حماة البيئة و حقوق الانسان و الشعوب .

إن إلاهتمام بموضوعة العقوبات الاقتصادية أسبابها و دوافعها و حتى نتائجها لم تكن عبثا و إنما جاءت رداً و توصيفاً و تحليلاً لما تحدثه العقوبات من آثار اقتصادية و سياسية و اجتماعية سلبية ومدمرة للتنمية السياسية و معرقلة لكل الجهود التي تبذل صوب تحقيق حياة أفضل و عيش كريم لهذه الشعوب , و هناك أطراف تتوخى من فرض العقوبات العكس تماما فتذهب الى تقويض و تحجيم كل مشاريع التنمية من اقتصادية و علمية و ثقافية و اجتماعية و سياسية الهدف منها خلق حالة سياسية مربكة و غير مستقرة تكون ارتداداتها عامة على الحاكم و المحكوم .

و عليه تعد ايران إنموذجاً معاصراً استثنائياً متميزاً لهذه العقوبات التي فرضت عليها .

فأستثناءً من حيث سعة العقوبات , و تنوع انماطها و استمرارها و تصاعد وتيرتها و استثناءاً لموقعها الجغرافي (قلب العالم) , و استثناءً في الحسابات الستراتيجية , اقتصادياً ثروتها النفطية , و صادراتها البترولية , و أمنياً في منطقة مضطربة سياسياً و اجتماعياً . و استثناءً وحيداً , ما تم و يتم من تحشيد عسكري عدة و عدد لم تشهده الحرب العالمية الثانية , كل ذلك يوجه ضد

دولة واحدة و لغرض واحد تطبيق العقوبات الاقتصادية , بحجج و أعذار .. (رعايتها للارهاب , امتلاكها لمشروع نووي , تهديد امن المنطقة ...) و متميزة كونها لا تشبه أي تجربةٍ إخرى , و لا تشبه الحصار المفروض على كوبا , و تنفرد في تميزها و كلما زادت و تصاعدات وتيرة العقوبات عليها إزدادت صلابة و تحدياً في مواقفها و صعدت من حجم انجازاتها التكنولوجية , المدنية منها و العسكرية , بالرغم مما تعانيه ايران من اثار سلبية جراء العقوبات المفروضة عليها , من تراجع صادراتها النفطية , و انخفاض قيمة عملتها النفطية , وزيادة عدد العاطلين , وارتفاع نسبة الفقر حيث فرضت العقوبات لأسباب متنوعة , من أمنية يراد بها أمن اسرائيل و دول الخليج , ومصالح ستراتيجية استمرار تدفق البترول , وكلها ذرائع و مبررات تخفي وراءها اهدافاً و مصالح ستراتيجة للغرب و على رأسها الولايات المتحدة الامريكية .

و استطاعت ايران أن تحد و تحجم جزءاً من الآثار السلبية للعقوبات و نتائجها باعتمادها خططاً وستراتيجيات وطنية اعتمدت على القدرات الوطنية بالحفاظ على نظامها و استمرار تنميتها.

و يراد بالعقوبات الاقتصاية الدولية تلك إلاجراءات الاقتصادية التي تهدف الى التأثير في إرادة الدولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية , و العقوبات يمكن ان تكون عقوبات فردية دولة ضد دولة او تكون دولية عندما اللجوء إليها نتيجة لإعتداء شخصاً من أشخاص القانون الدولي العام على مبادئ ذلك القانون , أو أحكام ميثاق ألامم المتحدة , إذ تتخذ شكل الحصار أو الحظر أو التحريم الاقتصادي أو المقاطعة الاقتصادية و تعمد دولة ما على وقف علاقاتها الاقتصادية و المالية و الدبلوماسية مع دول أخرى و رعاياها بهدف إجبار هذه الدولة على القيام بالتصرف المطلوب.

و العقوبات الاقتصادية تعد من أكثر الأساليب انتشاراً من أجل الردع , و علاجاً صامتاً لكن بوسائل اقل عنفاً , ففي فرضها تساوي من حيث التأثر الحروب , و العقوبات الاقتصادية تفرض شروطاً قاسية و شديدة على الدولة المستهدفة , تنطوي على آثار مباشرة تمس حياة الشعب في تلك الدولة , للتضيق عليها كي تكون اداة ضاغطة على النظام السياسي لتعديل مسار سلوكه الدولي , و جعله أكثر إنصياعاً لقرار و شروط العقوبات الدولية

و تعد العقوبات الاقتصادية على ايران النموذج الأحدث في سلسلة الأنظمة العقابية التي تفرضها بعض الأطراف الدولية على الدول الأخرى , اما اتلعقوبات التي فرضت على كوبا و

على روسيا الاتحادية مثلاً و ما توصلت إليه الدول الفارضة للعقوبات من آليات و وسائل عسكرية , اقتصادية , سياسية و حتى نفسية .

فالعقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران تمثل مرحلة جديدة من مراحل ادارة الصراع , تستخدم فيها القوة العسكرية غير المباشرة و العقوبات الاقتصادية , ليست مجموعة من الاجرات التي يجري اعتمادها بصورة عامة على كل الدول المراد معاقبتها , وإنما تنقسم العقوبات على أنواع مختلفة و لكل نوع منها تأثيره و شروطه التي تخلف عن غيره .

أهمية الدراسة :-

تنطلق أهمية الدراسة من أهمية فهم السياسة الامريكية تجاه احدى القوى المهمة و الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط و الخليج العربي ألا و هي (الجمهورية الاسلامية الايرانية) منذ اندلاع الثورة الاسلامية و لحد الان .

و تبرز أهمية الدراسة من أهمية أطرافها (الولايات المتحدة الامريكة و ايران) , إذ تعد ايران واحدة من أكبر الدول الاقليمية في منطقة الخليج العربي , و بحكم موقع ايران الجيوبولتيكي و دورها الاقليمي و امتلاكها لتقنيات عسكرية متقدمة و مشروعاً نووياً مكنها من تبوء مركز متميز , وجعلها تؤدي دوراً مهماً في النظام الاقليمي بوصفها دولة ذات نظام إسلامي , و ما يمثله هذا الأمر من علامة بارزة في السياسة الخارجية الامريكية , و تحديداً في عهد الرئيس الامريكي (ترامب) تتجاه ايران و وفقاً لما جاء في ستراتيجة لأمن القومي الامريكي , و التي تهدف إلى احتواء و تطويق ايران كقوة إقليمية و العمل على مواجهة نفوذها في عموم منطقة الشرق الاوسط , و السعي الى تطويق ايران اقتصادياً و إيقاف و عرقلة تنميتها تحديداً , و تهميش دورها و أضعاف نفوذها في المنطقة .

إشكالية الدراسة :-

تنطلق مشكلة الدراسة من نقطة أساسية , هي إن العقوبات الاقتصادية الدولية هي واحدة من اهم وسائل الضغط و التي يتم استخدامها للتأثير في الأنظمة السياسية و التي لها تأثير مباشر

على التنمية السياسية , من حيث استقرار النظام , سياسياً و اقتصادياً و اجتماعياً , إذ إن العقوبات الاقتصادية تسبب حالة من الضعف أو انعدام التنمية السياسية .

فرضية الدراسة :-

تدور فرضية الدراسة حول العلاقة بين متغيرات البحث التي تنص على إن كلما كانت العقوبات الاقتصادية الدولية أكثر تشدداً و أطول زمنياً كلما كان لها تأثير سلبي متزايد على التنمية السياسية في البلدان التي تتعرض للعقوبات , و لإثبات الفرضية تسعى الدراسة للإجابة على اسئلة الدراسة :-

1. ما التنمية السياسية , و ما هي معوقاتها ؟
2. ما العقوبات الاقتصادية الدولية و ما هي أهدافها ؟
3. ما انعكاسات العقوبات الاقتصادية على التنمية السياسية ؟
4. كيف تؤثر العقوبات الاقتصادية في النظام السياسي و استقراره ؟
5. ما نطاقات تأثير العقوبات الاقتصادية ؟
6. ما أهم نماذج العقوبات الاقتصادية التي تركت أثراً على التنمية السياسية ؟

مناهج الدراسة : -

سيتم اعتماد منهج علمي أساس و مناهج علمية مساندة , و سيكون المنهج التحليلي انموذجاً لدراسة طبيعة العلاقة بين العقوبات الاقتصادية و التنمية السياسية من حيث متغيرات هذه العلاقة بوسفه منهجاً رئيسياً لتحليل الدراسة إلى مكوناتها من أجل فهمها , و سيتم الاستعانة بمناهج فرعية مثل المنهج المقارن و المنهج المستقبلي , للمقارنة بين تأثير العقوبات الاقتصادية على التنمية السياسية لنماذج مختارة فضلاً عن استشراف مستقبل ظاهرة العقوبات الاقتصادية , و دورها في التنمية السياسية و بحسب مقتضيات الرسالة .

هيكلية الدراسة :-

تنقسم الدراسة الى مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة و نتائج .

جاء الفصل الأول الذي حمل عنوان مفهوم التنمية السياسية و مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية بمثابة مدخل مفاهيمي , فقد تم تحديد و توضيح (مفهوم التنمية – التنمية السياسية – معوقاتها – أنواعها – اهميتها و مقوماتها) و من ثم تناولت الدراسة بالشرح و التفصيل العقوبات الاقتصادية في (مفهومها – أنواعها – أهدافها) ليكن مفهوم التنمية السياسية و مفهوم العقوبات الاقتصادية مرجعاً يمكن العودة له لإستيضاح فكرة , أو لإيجاد حل أو لحل أشكال , و يعد مدخلاً ضرورياً لدراستنا

الفصل الثاني هو بمثابة قراءة و استنتاج لتلك العلاقة الجدلية بين التنمية و التنمية السياسية و العقوبات الاقتصادية , و هو فصل يبتعد عن إلاطار النظري , ليقترب من الواقعية السياسية الاقتصادية , و يمهد الطريق للفصل الثالث و ألاخير الذي جاء متضمناً دراسة و تحليل لإنعكاسات العقوبات الاقتصادية على التنمية السياسية في (الاقتصاد و التنمية – دور الاقتصاد في مؤشرات التنمية السياسية – الاستقرار السياسي و انعكاسه على التنمية) و أفرد هذا الفصل بحثاً مستقلاً حمل عنوان أثر العقوبات في الاستقرار السياسي حيث تناول

(العقوبات السياسية و ازمة النظام السياسي – و العقوبات الاقتصادية و التداول السلمي للسلطة – العقوبات الاقتصادية و حقوق الانسان)

الفصل الثالث أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على التنمية السياسية في الجمهورية الاسلامية الايرانية , فهو دراسة تحليلة في واقع العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على ايران و نتائجها و آفاقها المستقبلية في (دوافع فرض العقوبات الدولية على ايران – تحجيم واردات ايران المالية – اسباب فرض العقوبات) , و من ثم طرحت الدراسة للبحث و التحليل و التقصي اثر العقوبات الاقتصادية الدولية على التنمية السياسية في ايران في المحاور التالية

(ألاثر السياسي – ألاثر الاقتصادي – ألاثر الامني)

و كانت خاتمة هذا الفصل هو دراسة للأحتمالات و الترجيحات للآفاق المستقبلية للعقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران و أثرها في التنمية السياسية , في ثلاثة احتمالات او سيناريوهات في (الاحتمال الاول تزايد العقوبات الاقتصادية على ايران و الثاني بقاء العقوبات على حالها و الثالث رفع العقوبات الاقتصادية عن ايران) .